

الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

عدد 65

السنة 136

الثلاثاء 13 ربيع الأول 1414 — 31 أوت 1993

المحتوى

الاورامر والقرارات

- مجلس النواب
- 1387 تسمية مكلف بمأمورية
- الوزارة الأولى
- 1387 أمر عدد 1716 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 1668 لسنة 1989 المؤرخ في 6 نوفمبر 1989 المتعلق بإحداث مرحلة لتكوين المتصرفين المستشارين بالمدرسة القومية للإدارة للعمل بإدارات الشؤون الإدارية والمالية بالإدارة
- 1387 تسمية رقيب لدى البنك المركزي التونسي
- وزارة العدل
- 1387 إبقاء قضاة على حالة سفاخرة
- 1388 وضع حد لإلحاق قاضي
- وزارة الشؤون الخارجية
- 1388 قرار من وزير الشؤون الخارجية مؤرخ في 11 أوت 1993 يتعلق بضبط نظام وبرنامج الإمتحان المهني لترسيم الاعوان الوقتيين من صنف «ب» برتبة كاتب إداري للشؤون الخارجية
- وزارة المالية
- 1389 أمر عدد 1720 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 965 لسنة 1977 المؤرخ في 24 نوفمبر 1977 والمتعلق بتطبيق القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 المتعلق بإحداث صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء
- وزارة الإقتصاد الوطني
- 1389 قرارات من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخة في 14 أوت 1993 تتعلق برخص تفتيش

وزارة الفلاحة

1393 أمر عدد 1721 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993 يتعلق بتعيين سعر الحبوب وبكيفية دفع أثمانها وخزنها وإحالتها بالنسبة لموسم 1992 - 1993

وزارة التجهيز والإسكان

1400 تسمية مهندس عام

وزارة البيئة والتهيئة الترابية

1400 تسمية مدير عام

وزارة الترية والعلوم

1400 إبقاء موظف في حالة مباشرة

وزارة الصحة العمومية

1400 أمر عدد 1725 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993 يتعلق بإحداث خطط وظيفية لأعوان السلك شبه الطبي العاملين بالهياكل الصحية العمومية وضبط شروط إسنادها وكيفية تأجيرها

وزارة الشؤون الإجتماعية

1401 قرار من وزير الشؤون الإجتماعية مؤرخ في 5 أوت 1993 يتعلق بالمصادقة على الملحق التعديلي عدد 4 للاتفاقية المشتركة القومية لقطاع المرفقات

اعلانات وإرشادات

وزارة المواصلات

1407 اعلان لمودعي الاموال بصندوق الادخار القومي التونسي

الاورامر والققرارات

مجلس النواب

يجب أن لا يتجاوز سن المترشحين ثلاثين عاما على الأكثر يوم غرة جانفي من السنة التي تفتح فيها المناظرة.

غير أنه يمكن منح إعفاء في السن طبقا لأحكام الأمر المشار إليه أعلاه عدد 1229 لسنة 1982 المؤرخ في 2 سبتمبر 1982 والمتمم بالأمر عدد 1551 لسنة 1992 المؤرخ في 28 أوت 1992.

الفصل 6 (جديد) - يتمتع التلامذة المقبولون بمرحلة التكوين هذه خلال مدة دراستهم بمنحة تكوين يكون مقدارها موافقا للمرتب الذي يتقاضاه العون الوقتي من صنف «21»، المرتب بالدرجة الأولى.

غير أنه بالنسبة للمترشحين الناجحين في مناظرة الدخول الى هذه المرحلة والذين لهم صفة موظف فإنه يتم وضعهم في الحالة الملائمة طبقا للأحكام الترتيبية المعمول بها.

الفصل 8 (جديد) - يقع الإعلان عن نتائج الدراسة في نهاية المرحلة التكوينية ويتم ترتيب التلامذة من طرف لجنة التخرج التي يعين أعضاؤها بقرار من الوزير الأول باقتراح من مدير المدرسة القومية للإدارة.

يسمى التلاميذ الناجحون في دراستهم متصرفين مستشارين بمقتضى قرار من الوزير الأول ويقع تعيينهم حسب ترتيب تخرجهم بمختلف الوزارات للإضطلاع بمهامهم بإدارات الشؤون الإدارية والمالية.

يمكن للجنة التخرج إقتراح تسمية التلاميذ الذين لم يتحصلوا على المعدل العام الأدنى المطلوب عند التخرج، وهو عشرة من عشرين 10/20 لكامل المرحلة الدراسية في رتبة متصرف على أن لا يقل معدلهم عن تسعة من عشرين 09/20.

بالنسبة للتلاميذ الذين لهم صفة موظف والذين لم يتحصلوا على المعدل العام المطلوب فإنهم يوضعون على نمة إداراتهم الأصلية.

تسلم للتلاميذ الناجحين في هذه المرحلة شهادة ختم الدروس تسمى «شهادة تكوين متصرف مستشار - إختصاص تصرف إداري ومالي».

الفصل 2 - الوزير الأول مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 16 أوت 1993

زين العابدين بن علي

تسمية

بمقتضى أمر عدد 1717 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993.

سمي السيد عبد العزيز بن بحري، المدير العام للتمويل بوزارة المالية، رقبيا لدى البنك المركزي التونسي عوضا عن السيد أحمد الهدواج.

وزارة العدل

إبقاء بحالة مباشرة

بمقتضى أمر عدد 1718 لسنة 1993 مؤرخ في 17 أوت 1993.

أبقي القضاة الآتي ذكرهم على حالة مباشرة وفقا للبيانات التالية :

الإسم واللقب	الخطة	مدة الإبقاء
الهادي بالصادق	الرئيس الأول لمحكمة التعقيب	من 01/12/1993 إلى 30/11/1994

تسمية

بمقتضى أمر عدد 1715 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993.

كلف السيد أحمد العبيدي، المتصرف، بمهام مكلف بأمورية بديوان رئيس مجلس النواب ليشغل خطة كاهية مدير للعلاقات الخارجية بمجلس النواب.

الوزارة الأولى

أمر عدد 1716 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993 يتعلق بتبقيح الأمر عدد 1668 لسنة 1989 المؤرخ في 6 نوفمبر 1989 المتعلق بإحداث مرحلة لتكوين المتصرفين المستشارين بالمدرسة القومية للإدارة للعمل بإدارات الشؤون الإدارية والمالية بالإدارة.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من الوزير الأول،

بعد الإطلاع على القانون عدد 44 لسنة 1964 المؤرخ في 3 نوفمبر 1964 المتعلق بإعادة تنظيم المدرسة القومية للإدارة،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

وعلى الأمر عدد 1229 لسنة 1982 المؤرخ في 2 ديسمبر 1982 المتعلق بأحكام إستثنائية خاصة بالشاركة في مناظرات الإنتداب الخارجية المتمم بالأمر عدد 1551 لسنة 1992 المؤرخ في 28 أوت 1992،

وعلى الأمر عدد 267 لسنة 1985 المؤرخ في 15 فيفري 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية،

وعلى الأمر عدد 1668 لسنة 1989 المؤرخ في 6 نوفمبر 1989 المتعلق بإحداث مرحلة لتكوين المتصرفين المستشارين بالمدرسة القومية للإدارة للعمل بإدارات الشؤون الإدارية والمالية بالإدارة،

وعلى الأمر عدد 81 لسنة 1991 المؤرخ في 11 جانفي 1991 المتعلق بتنظيم المدرسة القومية للإدارة كما وقع تنقيحه بالأمر عدد 2122 لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992،

وعلى الأمر عدد 176 لسنة 1991 المؤرخ في 25 جانفي 1991 المتعلق بالتنظيم العام للدراسة والتكوين المستمر وأعمال البحوث والدراسات الإدارية بالمدرسة القومية للإدارة كما وقع تنقيحه بالأمر عدد 2144 لسنة 1992 المؤرخ في 14 ديسمبر 1992،

وعلى رأي وزير المالية،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - الغيت الفصول 2 و6 و8 من الأمر عدد 1668 لسنة 1989 المؤرخ في 6 نوفمبر 1989 المشار إليه أعلاه وعوضت بالأحكام التالية :

الفصل 2 (جديد) - يجب أن تتوفر في المترشحين للدخول الى مرحلة التكوين المشار إليها بالفصل الأول من هذا الأمر الشروط العامة للإنتداب بالوظيفة العمومية والواردة بالقانون المشار إليه أعلاه عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983.

- تاريخ غلق سجل ترسيم الترشيحات

- تاريخ إجراء الإختبارات.

الفصل 4 - يعين أعضاء لجنة الإمتحان بقرار من الوزير الأول.

ويمكن لرئيس لجنة الإمتحان تكوين لجان فرعية وعند الإقتضاء دعوة كل شخص مختص لإعداد المواضيع وإصلاح الإختبارات والمشاركة في مداوات اللجنة.

الفصل 5 - تضبط قائمة المترشحين المقبولين للمشاركة في الإمتحان المهني من قبل وزير الشؤون الخارجية وذلك بعد درس ملفات الترشيح من طرف أعضاء لجنة الإمتحان.

الفصل 6 - يجب على المترشحين للإمتحان المهني المشار إليه أعلاه أن يرسلوا مطالب ترشيحهم عن طريق التسلسل الإداري.

ويرفض وجوبا كل مطلب يصل بعد غلق سجل ترسيم الترشيحات، ويكون تاريخ التسجيل بمكتب الضبط دليلا على معرفة تاريخ الإرسال.

الفصل 7 - يشتمل الإمتحان المهني على الإختبارين التاليين :

أولا : إختبار في موضوع يتعلق بالإدارة وبالحياة المهنية للموظف (الضارب 1، المدة ساعتان)

ثانيا : إختبار تطبيقي (الضارب 1، المدة ساعتان) يتعلق بالمهام الموكولة عادة للكتبة الإداريين للشؤون الخارجية.

ويضبط الملحق المصاحب لهذا القرار برنامج الإختبار الأول.

الفصل 8 - يجب تحرير أحد الإختبارين باللغة العربية وفي صورة الإخلال بذلك يتم إلغاء الإختبارات.

الفصل 9 - يحجر على المترشحين أثناء الإختبارات :

(1) إستعمال أية وثيقة غير الوثائق المرخص فيها من طرف لجنة الإمتحان

(2) التحدث فيما بينهم أو الحصول على إرشادات من الخارج

(3) مغادرة مكان إجراء الإمتحان بدون ترخيص من أحد المشرفين على الإختبارات

(4) مغادرة مكان إجراء الإمتحان نهائيا دون تسليم أوراق الإختبار.

ويحتّم على المترشحين الخضوع لإجراءات المراقبة والتثبيت.

يقطع النظر عن التبعات الجزائية للحق العام تستوجب كل مخالفة لهاته الأحكام طرد المترشح حالا من قاعة الإمتحان وإلغاء الإختبارات التي أجراها ومنعه من المشاركة في كل مناظرة أو إمتحان إداري لاحقين لمدة خمس سنوات.

ويتم هذا المنع بقرار من وزير الشؤون الخارجية باقتراح من لجنة الإمتحان.

الفصل 10 - تكون مقالات الإختبارات خفية الإسم ويقع إصلاحها مرتين.

الفصل 11 - يسند لكل إختبار قيمة عددية يفصح عنها بالأرقام المتروحة بين الصفر والعشرين.

ويكون العدد النهائي مساويا للمعدل الحسابي للعديدين الممنوحين.

وعندما يكون الفارق بين العديدين الممنوحين يفوق أو يساوي الأربع (4) نقاط يقع إعادة تقييم الإختبار من قبل مصححين (ثنين آخرين ويكون العدد النهائي مساويا للمعدل الحسابي للعديدين الآخرين).

الفصل 12 - كل عدد نهائي دون الستة (6) على عشرين يستوجب إقصاء صاحبه من الإمتحان.

ويقع ضرب العدد النهائي في الضارب المبين لكل إختبار بالفصل السابع أعلاه.

الفصل 13 - لا يمكن أن يسمح بالقبول لأي مترشح ان لم يتحصل على الأقل على مجموع عشرين (20) نقطة ما لم تقرر لجنة الإمتحان خلاف ذلك.

الإسم واللقب	الخطة	مدة الإبقاء
البشير كدوس	رئيس المحكمة العقارية	من 1993/10/01 إلى 1994/09/30
سالم بورقيبة	رئيس دائرة بمحكمة التعقيب	من 1993/10/01 إلى 1994/09/30
الطاهر بالطيب	رئيس دائرة بمحكمة التعقيب	من 1993/10/01 إلى 1994/09/30
أمان الله البحري	رئيس دائرة بمحكمة التعقيب	من 1993/10/01 إلى 1994/09/30
علي الشناوي	رئيس دائرة بمحكمة التعقيب	من 1993/11/01 إلى 1994/10/31
محمد الهادي بيزم	مستشار بمحكمة التعقيب	من 1993/12/01 إلى 1994/11/30
عبد الحميد الدريسي	الوكيل العام لدى محكمة الإستئناف بالكاف	من 1993/12/01 إلى 1994/11/30

بمقتضى أمر عدد 1719 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993.

يوضع حد لإلحاق السيد محمد الكامل سعادة، المستشار بمحكمة الإستئناف بنونس، لدى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بداية من غرة أوت 1993.

وزارة الشؤون الخارجية

قرار من وزير الشؤون الخارجية مؤرخ في 11 أوت 1993 يتعلق بضبط نظام وبرنامج الإمتحان المهني لترسيم الأعوان الوقتيين من صنف «ب» برتبة كاتب إداري للشؤون الخارجية.

إن وزير الشؤون الخارجية،

بعد الإطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

وعلى الأمر عدد 1079 لسنة 1991 المؤرخ في 22 جويلية 1991 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك الأعوان الإداريين والتقنيين لوزارة الشؤون الخارجية،

وعلى الأمر عدد 837 لسنة 1985 المؤرخ في 17 جوان 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالأعوان الوقتيين للدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - ينظم حسب مقتضيات هذا القرار الإمتحان المهني لترسيم الأعوان الوقتيين من صنف «ب» برتبة كاتب إداري للشؤون الخارجية.

الفصل 2 - يمكن أن يشارك في الإمتحان المهني لترسيم الأعوان الوقتيين من صنف «ب» برتبة كاتب إداري للشؤون الخارجية الأعوان الوقتيون من صنف «ب» المباشرون بوزارة الشؤون الخارجية والذين لهم خمس سنوات أقدمية على الأقل في هذا الصنف في تاريخ الإمتحان.

الفصل 3 - يقع فتح الإمتحان المهني بقرار من وزير الشؤون الخارجية.

ويضبط قرار الفتح :

- عدد الخطط المراد تسديدها عن طريق الإمتحان المهني

وتمنح الأولوية، في صورة ما إذا تحصل عدة مترشحين على نفس المجموع للمترشح الأقدم في رتبة عون وقتي من صنف «ب» وفي حالة تساوي الأقدمية تمنح الأولوية للمترشح الأكبر سنا.

الفصل 14 - تقوم لجنة الإمتحان بضبط قائمة المترشحين المقبولين نهائيا مرتبين حسب الجدارة في حدود المراكز الشاغرة المخصصة للإمتحان المهني.

الفصل 15 - يضبط وزير الشؤون الخارجية قائمة الناجحين نهائيا في رتبة كاتب إداري للشؤون الخارجية.

تونس في 11 أوت 1993

وزير الشؤون الخارجية

الحبيب بن يحيى

إطلع عليه

الوزير الأول

حامد القروي

ملحق

للمقرر المتعلق بضبط نظام وبرنامج الإمتحان المهني

لترسيم الأعوان الوقيين من صنف «ب»

في رتبة كاتب إداري للشؤون الخارجية

برنامج الإختبار المتعلق بالإدارة والحياة المهنية للموظف

- الدستور التونسي

- رئيس الجمهورية

- مجلس الدولة

- المجلس الإقتصادي والإجتماعي

- الإنارة المركزية

- الإدارة المحلية والجماعات العمومية المحلية

- المؤسسات العمومية

- الشركات العمومية

- الأنظمة الأساسية الخاصة بأعوان وزارة الشؤون الخارجية

- تنظيم وسير ومشمولات وزارة الشؤون الخارجية

- النظام الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية (القانون عدد 112 لسنة

1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983).

وزارة المالية

امر عدد 1720 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 965 لسنة 1977 المؤرخ في 24 نوفمبر 1977 والمتعلق بتطبيق القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 المتعلق بإحداث صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.

إن رئيس الجمهورية،

بإقتراح من وزير المالية ووزير التجهيز والإسكان،

وبعد الإطلاع على القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977

المتعلق بإحداث صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء،

وعلى الأمر عدد 965 لسنة 1977 المؤرخ في 24 نوفمبر 1977 والمتعلق

بتطبيق القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 المتعلق بإحداث

صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.

وعلى رأي وزير التخطيط والتنمية الجهوية ووزير الشؤون الإجتماعية،

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - الغيت الفصول 2 و3 و5 من الأمر عدد 965 لسنة 1977 المؤرخ في 24 نوفمبر 1977 المشار إليه أعلاه وعضت بالأحكام التالية :

الفصل 2 (جديد) :

يمكن للأجراء الذين تتراوح أجورهم الشهرية بإعتبار كافة المنح بين الأجر الأدنى المهني المضمون ومرتين هذا الأجر الإنتفاع بقروض لبناء مسكن أو إقتناء مسكن جديد.

الفصل 3 (جديد) :

يمكن للأجراء الذين تتراوح أجورهم الشهرية بإعتبار كافة المنح بين مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون وثلاث مرات هذا الأجر الإنتفاع بقروض لإتمام الإدخار المطلوب في نطاق نظام الإدخار السكني.

الفصل 5 (جديد) :

تمنح القروض المشار إليها بالفصل 2 أعلاه في إطار البرامج المصادق عليها مسبقا من قبل المجلس المشار إليه بالفصل 12 أسفله وحسب الشروط التالية :
- نوع المسكن : إجتماعي لا تفوق مساحته المغطاة 50 مترا مربعا بالنسبة للمساكن الفردية و65 مترا مربعا بالنسبة للمساكن الجماعية.

- التمويل الذاتي الأدنى للأجير : 10 بالمائة من ثمن المسكن المصادق عليه من قبل وزير التجهيز والإسكان

- المبلغ الأقصى للقرض : 110 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون على أن لا يتجاوز 90 بالمائة من ثمن المسكن المصادق عليه من قبل وزير التجهيز والإسكان.

- مدة سداد القرض : 25 سنة

- نسبة الفائض : 5 بالمائة في السنة

- الضمان : رهن عقاري من الرتبة الأولى لفائدة المؤسسة المتصرفة في الصندوق المشار إليها بالفصل 9 من القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 المحدث لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.

الفصل 2 - يقع تعويض عبارة «مسكن ضحوي» المنصوص عليها بالفصلين 6 و7 من الأمر عدد 965 لسنة 1977 المؤرخ في 24 نوفمبر 1977 المشار إليه أعلاه بعبارة «مسكن إجتماعي».

الفصل 3 - وزراء المالية والتخطيط والتنمية الجهوية والتجهيز والإسكان والشؤون الإجتماعية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 16 أوت 1993

زين العابدين بن علي

وزارة الإقتصاد الوطني

قرار من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخ في 14 أوت 1993 يتعلق بإحالة كلية للحقوق والإلتزامات بعقد إمتياز لإستغلال المواد المعدنية من المجموعة الثانية يعرف بعقد إمتياز «البيبان».

إن وزير الإقتصاد الوطني،

بعد الإطلاع على الأمر المؤرخ في غرة جانفي 1953، المتعلق بالمناجم،

وعلى الأمر المؤرخ في 13 ديسمبر 1948 المتضمن سن أحكام خاصة لتيسير البحث عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية وإنتاجها مع جملة النصوص التي نقتحه أو تمته،

وعلى القانون عدد 24 لسنة 1972 المؤرخ في 27 أفريل 1972 المتعلق بالمصادقة على الإتفاقية وكراس الشروط وملحقاتها المصضاة بتونس في 5 أفريل 1971 بين الدولة التونسية من جهة وشركتي كاناديان اندستريال غازوال المحدودة «سيقول» و«ت - ه» فيسار ك. ج» من جهة أخرى.

وعلى القانون عدد 50 لسنة 1984 المؤرخ في 14 جويلية 1984 المتعلق بالمصادقة على الملحق المنقح للإتفاقية المذكورة المضي في 20 سبتمبر 1983 بين الدولة التونسية وماراطون بتروليوم تونيزيا المحدودة ومرقي تونيزيا اويل كيميائي وانشارش تونيزيا انك وكانام اوف شور المحدودة وسفنسكا بتروليوم ا. ب.

وعلى القانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 المصادق على المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 المتضمن سن أحكام خاصة تهم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها.

وعلى القانون عدد 9 لسنة 1987 المؤرخ في 6 مارس 1987 المتعلق بتنقيح المرسوم المشار إليه أعلاه .

وعلى القانون عدد 56 لسنة 1990 المؤرخ في 18 جوان 1990 المتعلق بالتشجيع على البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها.

وعلى الأمر عدد 200 لسنة 1986 المؤرخ في 7 فيفري 1986 المتعلق بتركيب وسير اللجنة الإستشارية للمواد الهيدروكربونية.

وعلى القرار المؤرخ في 12 أوت 1971 المتعلق بتأسيس رخصة «قابس - جربة بن قردان».

وعلى القرار المؤرخ في 25 ديسمبر 1971 المتعلق بالإحالة الجزئية لفائدة شركتي اوديكو ومورفي للحقوق والإلتزامات التي تمسكها سيقول وفيسار في الرخصة المذكورة.

وعلى القرار المؤرخ في 21 أفريل 1974 المتعلق بالإحالة الجزئية لحقوق والإلتزامات شركة اوديكو وسيقول وفيسار لفائدة ماراطون.

وعلى القرار المؤرخ في 28 جوان 1974 المتعلق بالزيادة في مساحة الرخصة المذكورة.

وعلى القرار المؤرخ في 4 ماي 1977 المتعلق بالتجديد الأول للرخصة المذكورة لفائدة ماراطون واوديكو ونورسان.

وعلى القرار المؤرخ في 20 أفريل 1978 المتعلق بالإحالة الجزئية للحقوق والإلتزامات التي تمسكها نورسان واوديكو لفائدة شركتي بتروسويد وانشارش.

وعلى القرار المؤرخ في 28 أوت 1979 المتعلق بالتجديد الثاني للرخصة المذكورة لفائدة شركة ماراطون واوديكو وانشارش وبتروسويد ونورسان.

وعلى القرار المؤرخ في 26 فيفري 1981 المتعلق بالإحالة الكلية للحقوق والإلتزامات التي تمسكها اوديكو لفائدة كانام.

وعلى القرار المؤرخ في 29 جانفي 1982 المتعلق بالإحالة الكلية للحقوق والإلتزامات التي تمسكها نورسان لفائدة مورفي والتجديد الثالث للرخصة المذكورة لفائدة شركة ماراطون وكانام وسفنسكا وانشارش ومورفي.

وعلى القرار المؤرخ في 14 أفريل 1983 المتعلق بتأسيس عقد إمتياز «البيان» لفائدة ماراطون ومورفي وكانام وسفنسكا وانشارش.

وعلى القرار المؤرخ في 5 جانفي 1987 المتعلق بإنقاع رخصة «قابس - جربة بن قردان» بأحكام المرسوم المشار إليه أعلاه.

وعلى القرار المؤرخ في 27 جويلية 1992 المتعلق بالإحالة الكلية للحقوق والإلتزامات التي تمسكها مورفي في الرخصة المذكورة لفائدة ماراطون وسفنسكا.

وعلى الرسالة المؤرخة في 27 جوان 1975 المتعلقة بتخلي فيسار عن الرخصة المشار إليها أعلاه.

وعلى الرسالة المؤرخة في 28 سبتمبر 1976 المتعلقة بتغيير تسمية سيقول التي أصبحت نورسان.

وعلى الرسالة المؤرخة في 18 أفريل 1980 المتعلقة بالتسمية الجديدة لبتروسويد التي أصبحت سفنسكا.

وعلى الطلب المقدم في 17 مارس 1993 إلى الإدارة العامة للمناجم والذي تلتبس بمقتضاه شركة سفنسكا بتروليوم اكسبلوراسيون أب «سفنسكا»

الترخيص لها بالإحالة الكلية لحقوقها والإلتزامات بعقد إمتياز البيان لفائدة شركة أميناكس ب. ل. س «أميناكس».

وعلى الرأي بالموافقة الذي أبدته اللجنة الإستشارية للمواد الهيدروكربونية خلال جلستها المنعقدة في 10 ماي 1993.

وعلى تقرير المدير العام للطاقة.

قرر ما يأتي :

الفصل الأول - ترخص الإحالة الكلية لحقوق والإلتزامات شركة سفنسكا بتروليوم اكسبلوراسيون أ. ب بعقد إمتياز البيان لفائدة أميناكس ب. ل. س.

وإثر هذه الإحالة تصبح نسبة مشاركة الأطراف كما يلي :

ماراطون : 66,5165

أميناكس : 12,9707

كانام : 10,2564

انشارش : 10,2564

الفصل 2 - تصبح هذه الإحالة نافذة المفعول إبتداء من تاريخ نشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

*تونس في 14 أوت 1993.

وزير الإقتصاد الوطني

الصادق رابح

إطلع عليه

الوزير الأول

حامد القروي

قرار من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخ في 14 أوت 1993 يتعلق بالزيادة في مساحة رخصة التفتيش عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية تعرف برخصة «خليج قابس - جنوب قرقنة».

إن وزير الإقتصاد الوطني،

بعد الإطلاع على الأمر المؤرخ في غرة جانفي 1953. المتعلق بالمناجم،

وعلى الأمر المؤرخ في 13 ديسمبر 1948 المتضمن سن أحكام خاصة لتيسير البحث عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية واستغلالها مع جملة النصوص التي نقحته أو تمته.

وعلى القانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 المتعلق بالمصادقة على المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 المتضمن سن أحكام خاصة تهم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها.

وعلى القانون عدد 9 لسنة 1987 المؤرخ في 6 مارس 1987 المتعلق بتنقيح المرسوم المشار إليه أعلاه .

وعلى القانون عدد 44 لسنة 1990 المؤرخ في 23 أفريل 1990 والمتعلق بالمصادقة على الإتفاقية وكراس الشروط وملحقاتها المصضاة بتونس في 5 أوت 1989 بين الدولة التونسية من جهة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية «إيتاب» وشركة سبرنتفيلد تونس رسورس انك «سبرنتفيلد» من جهة أخرى.

وعلى القانون عدد 56 لسنة 1990 المؤرخ في 18 جوان 1990 المتعلق بالتشجيع على البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها.

وعلى الأمر عدد 200 لسنة 1986 المؤرخ في 7 فيفري 1986 المتعلق بتركيب وسير اللجنة الإستشارية للمواد الهيدروكربونية.

وعلى القرار المؤرخ في 16 أكتوبر 1989 المتعلق بتأسيس رخصة التفتيش عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية تعرف برخصة «خليج قابس - جنوب قرقنة».

وعلى القرار المؤرخ في 14 فيفري 1990 المتعلق بالإحالة الجزئية لحقوق والإلتزامات شركة سبرنتفيلد لفائدة اموكو تونس اويل كيميائي «اموكو».

وعلى القرار المؤرخ في 16 أفريل 1992 المتعلق بالإحالة الكلية لحقوق وإلتزامات شركة سبرنتفيلد لفائدة شركة بريتش غاز تونس انك.
وعلى القرار المؤرخ في 16 أفريل 1992 المتعلق بالزيادة في مساحة رخصة «خليج قابس - جنوب قرقنة».

وعلى الرسالة المؤرخة في 4 نوفمبر 1992 التي أعلنت بمقتضاها بريتش غاز تونس انك إحالة كل حقوقها وإلتزاماتها لفائدة بريتش غاز تونس المحدودة «بريتش غاز».

وعلى المطلب المقدم في 29 أفريل 1993 إلى الإدارة العامة للمناجم والذي تلتبس بمقتضاه «أموكو» و «بريتش غاز» و «ايتاب» الزيادة في مساحة رخصة «خليج قابس - جنوب قرقنة» بـ 736 كيلومتر مربع أي ما يقابل 184 محيط أولي.

وعلى الرأي بالموافقة الذي أبدته اللجنة الإستشارية للمواد الهيدروكربونية خلال جلستها المنعقدة في 10 ماي 1993.
وعلى تقرير المدير العام للطاقة.
قرر ما يأتي :

الفصل الأول - تمنح الزيادة في مساحة رخصة التفتيش عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية التي تعرف برخصة «خليج قابس - جنوب قرقنة» بـ 184 محيط أولي أي ما يقابل 736 كيلومتر مربع.

وإثر هذه الزيادة تصبح المساحة الجمالية للرخصة 3256 كيلومتر مربع أي ما يقابل 814 محيط أولي.

تحدد هذه الرخصة الموسعة طبقا للفصل 37 من الأمر المشار إليه أعلاه المؤرخ في غرة جانفي 1953 بالزوايا واعداد المراجع المدرجة بالجدول الآتي :

الزوايا	اعداد المراجع	الزوايا	اعداد المراجع
1	448 554	18	450 500
2	448 548	19	444 500
3	432 548	20	444 498
4	432 518	21	442 498
5	436 518	22	442 484
6	436 520	23	400 484
7	442 520	24	400 490
8	442 528	25	390 490
9	448 528	26	390 510
10	448 518	27	380 510
11	446 518	28	380 544
12	446 506	29	386 544
13	454 506	30	386 532
14	454 504	31	404 532
15	452 504	32	404 536
16	452 502	33	412 536
17	450 502	34	412 554

الفصل 2 - تبقى هذه الرخصة خاضعة إلى أحكام الإتفاقية وملحقاتها وكذلك الأمر المشار إليه أعلاه المؤرخ في غرة جانفي 1953 والقوانين المشار إليها أعلاه عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 وعدد 9 لسنة 1987 المؤرخ في 6 مارس 1987 وعدد 56 لسنة 1990 المؤرخ في 18 جوان 1990.
تونس في 14 أوت 1993.

وزير الإقتصاد الوطني
الصادق رايح

إطلع عليه
الوزير الأول
حامد القروي

قرار من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخ في 14 أوت 1993 يتعلق بالزيادة في مساحة رخصة التفتيش عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية تعرف برخصة «سليانة».

إن وزير الإقتصاد الوطني.

بعد الإطلاع على الأمر المؤرخ في غرة جانفي 1953، المتعلق بالمناجم.

وعلى الأمر المؤرخ في 13 ديسمبر 1948 المتضمن سن أحكام خاصة لتيسير البحث عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية وإستغلالها مع جملة النصوص التي نقحت أو تمتته.

وعلى القانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 والمصادق على الموسم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 المتضمن سن أحكام خاصة تهم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها.

وعلى القانون عدد 9 لسنة 1987 المؤرخ في 6 مارس 1987 المتعلق بتنقيح الرسوم المشار إليه أعلاه .

وعلى القانون عدد 56 لسنة 1990 المؤرخ في 18 جوان 1990 المتعلق بالتشجيع على البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها.

وعلى القانون عدد 38 لسنة 1993 المؤرخ في 12 أفريل 1993 المتعلق بانصاف على الإتفاقية وكراس الشروط وملحقاتهما المعضاة بتونس في 11 ديسمبر 1992 بين الدولة التونسية من جهة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية «ايتاب» وشركة مسباكر تونس ل.ل.س «مسباكر» من جهة أخرى.

وعلى الأمر عدد 200 لسنة 1986 المؤرخ في 7 فيفري 1986 المتعلق بتركيب وسير اللجنة الإستشارية للمواد الهيدروكربونية.

وعلى القرار المؤرخ في 28 حانفي 1993 والمتعلق بتأسيس رخصة تفتيش عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية تعرف برخصة «سليانة».

وعلى المطلب المقدم في 17 مارس 1993 إلى الإدارة العامة للمناجم والذي تلتبس بمقتضاه المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة مسباكر تونس ل.ل.س. الزيادة بـ 240 كيلومتر مربع في مساحة رخصة «سليانة».

وعلى الرأي بالموافقة الذي أبدته اللجنة الاستشارية للمواد الهيدروكربونية خلال جلستها المنعقدة في 10 ماي 1993.

وعلى تقرير المدير العام للطاقة.

قرر ما يأتي :

الفصل الأول - تمنح الزيادة في مساحة رخصة التفتيش عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية المسماة برخصة «سليانة» بـ 60 محيط أولي أي ما يقابل 240 كيلومتر مربع.

وإثر هذه الزيادة تصبح المساحة الجمالية للرخصة 5844 كيلومتر مربع أي ما يقابل 1461 محيط أولي.

تحدد هذه الرخصة الموسعة طبقا للفصل 37 من الأمر المشار إليه أعلاه المؤرخ في غرة جانفي 1953 بالزوايا واعداد المراجع المدرجة بالجدول الآتي :

الزوايا	اعداد المراجع	الزوايا	اعداد المراجع
1	الحدود التونسية الجزائرية 700	11	270 750
2	210 700	12	284 750
3	210 710	13	284 760
4	220 710	14	302 760
5	220 720	15	302 728
6	230 720	16	306 728
7	230 730	17	306 714
8	250 730	18	296 714
9	250 760	19	296 702
10	270 760	20	290 702

الزوايا	اعداد المراجع	الزوايا	اعداد المراجع
21	290 690	30	218 666
22	274 690	31	218 660
23	274 700	32	212 660
24	226 700	33	212 652
25	226 690	34	202 652
26	210 690	35	202 654
27	210 670	36	190 654
28	220 670	37	190 670
29	220 666	38	الحدود التونسية البرازيلية 670

الزوايا	اعداد المراجع	الزوايا	اعداد المراجع
21	290 690	30	218 666
22	274 690	31	218 660
23	274 700	32	212 660
24	226 700	33	212 652
25	226 690	34	202 652
26	210 690	35	202 654
27	210 670	36	190 654
28	220 670	37	190 670
29	220 666	38	الحدود التونسية البرازيلية 670

الفصل 2 - تبقى هذه الرخصة خاضعة إلى أحكام الإتفاقية وملحقاتها وكذلك الأمر المشار إليه أعلاه المؤرخ في غرة جانفي 1953 والقوانين المشار إليها أعلاه عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 وعدد 9 لسنة 1987 المؤرخ في 6 مارس 1987 وعدد 56 لسنة 1990 المؤرخ في 18 جوان 1990. تونس في 14 أوت 1993.

وزير الإقتصاد الوطني
الصادق رابح

إطلع عليه
الوزير الأول
حامد القروي

وزير الإقتصاد الوطني
الصادق رابح

إطلع عليه
الوزير الأول
حامد القروي

قرار من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخ في 14 أوت 1993 يتعلق بإحاطة الحقوق والإلتزامات بعقد إمتياز لإستغلال المواد المعدنية من المجموعة الثانية يعرف بعقد إمتياز «إيزيس».

إن وزير الإقتصاد الوطني

بعد الإطلاع على الأمر المؤرخ في غرة جانفي 1953، المتعلق بالمنجم، وعلى الأمر المؤرخ في 13 ديسمبر 1948 المتضمن سن أحكام خاصة لتيسير البحث عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية وإستغلالها مع جدلة النصوص التي تضمنتها وتمتته.

وعلى القانون عدد 30 لسنة 1973 المؤرخ في 23 جويلية 1973 المتعلق بالمصادقة على الإتفاقية وكراس الشروط وملحقاتها المصفاة بتونس في 17 ماي 1972 بين الدولة التونسية من جهة وشركات أجيب س.ب.أ. أموكو تونيس للنفط «أموكو» وطوطال «توتال» إيسيلور إسيون تونس «طوطال» من جهة أخرى.

وعلى القانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 المصادق على المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 المتضمن سن أحكام خاصة تهم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها.

وعلى القانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 6 مارس 1987 المتعلق بتفويض المرسوم المشار إليه أعلاه.

وعلى الأمر عدد 200 لسنة 1986 المؤرخ في 7 فيفري 1986 المتعلق بتركيب وسير اللجنة الإستشارية للمواد الهيدروكربونية.

وعلى القرار المؤرخ في 27 ماي 1973 المتعلق بتأسيس رخصة تفتيش عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية تعرف برخصة «البحرية للوسط الشرقي».

وعلى القرار المؤرخ في 21 ماي 1978 المتعلق بالإحالة الجزئية للبحر والى الإلتزامات التي تملكها أجيب إفريكا المحدودة برخصة «البحرية للوسط الشرقي» لقائدة شال تون براكنس.

وعلى القرار المؤرخ في 10 ابريل 1978 المتعلق بالتجديد الأول للرخصة المشار إليها أعلاه.

وعلى القرار المؤرخ في 26 ماي 1980 المتعلق بتأسيس عقد إمتياز لإستغلال المواد المعدنية من المجموعة الثانية يعرف بعقد إمتياز «إيزيس».

وعلى القرار المؤرخ في 10 ماي 1984 المتعلق بالإحالة الكلية للحقوق والإلتزامات التي تملكها شركة أموكو في رخصة البحرية للوسط الشرقي لقائدة طوطال «توتال» أجيب أفريكا المحدودة وتون براكنس.

قرار من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخ في 14 أوت 1993 يتعلق بالتمديد في مدة صلوحية رخصة التفتيش عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية تعرف برخصة «مرزوق».

إن وزير الإقتصاد الوطني

بعد الإطلاع على الأمر المؤرخ في غرة جانفي 1953، المتعلق بالمنجم

وعلى الأمر المؤرخ في 13 ديسمبر 1948 المتضمن سن أحكام خاصة لتيسير البحث عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية وإستغلالها مع جدلة النصوص التي تضمنتها أو تمتته.

وعلى القانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 المتعلق بالمصادقة على المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 المتضمن سن أحكام خاصة تهم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها.

وعلى القانون عدد 9 لسنة 1987 المؤرخ في 6 مارس 1987 المتعلق بتفويض المرسوم المشار إليه أعلاه.

وعلى القانون عدد 58 لسنة 1989 المؤرخ في 18 ماي 1989 والمصدق بالمصادقة على الإتفاقية وكراس الشروط وملحقاتها المصفاة بتونس في 27 جانفي 1989 بين الدولة التونسية من جهة والمؤسسة التونسية للإنتاج البترولية «إيتاب» وشركة فينا أكسيلوراسيون تونس «فينا» من جهة أخرى.

وعلى القانون عدد 56 لسنة 1990 المؤرخ في 18 جوان 1990 المتعلق بالتشجيع عن البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها.

وعلى الأمر عدد 200 لسنة 1986 المؤرخ في 7 فيفري 1986 المتعلق بتركيب وسير اللجنة الإستشارية للمواد الهيدروكربونية.

وعلى القرار المؤرخ في 25 أبريل 1989 المتعلق بتأسيس رخصة التفتيش عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية تعرف برخصة «مرزوق».

وعلى الطلب المقدم في 19 مارس 1993 إلى الإدارة العامة للمناجم والشمس لتلمس بمقتضاه شركتي «إيتاب» و «فينا» التصديد بسنة في مدة صلوحية رخصة «مرزوق».

وزارة الفلاحة

أمر عدد 1721 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993 يتعلق بتعيين سعر الحبوب وبكيفية دفع أثمانها وخزنها وإحالتها بالنسبة لموسم 1992 - 1993.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير الفلاحة،

بعد الإطلاع على الأمر المؤرخ في 28 جوان 1945 المتعلق بتنقيح وتجميع النصوص المتعلقة بصندوق التعويض والمنقح والمتمم بالأمر المؤرخ في 26 جوان 1947 وخاصة الفصل 8 منه،

وعلى الأمر المؤرخ في 31 ماي 1956 المتعلق بالتدابير التي من شأنها تحقيق التوازن المالي للسكك الحديدية ونقل الحبوب ومنتجات المطاحن المنقح بالقانون عدد 54 لسنة 1981 المؤرخ في 23 جوان 1981،

وعلى المرسوم عدد 10 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أفريل 1962 المتعلق بإحداث ديوان الحبوب والبقول الغذائية وغيرها من المنتجات الفلاحية المنقح والمتمم بالمرسوم عدد 7 لسنة 1970 المؤرخ في 26 سبتمبر 1970 المصادق عليهما بالقوانين عدد 18 لسنة 1962 المؤرخ في 24 ماي 1962 وعدد 47 لسنة 1970 المؤرخ في 20 نوفمبر 1970 والمنقح بالقانون عدد 67 لسنة 1986 المؤرخ في 16 جويلية 1986

وعلى القانون عدد 106 لسنة 1986 المؤرخ في 31 ديسمبر 1986 المتعلق بقانون المالية لتصرف 1987 وخاصة الفصل 17 منه،

وعلى القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار،

وعلى الأمر عدد 1083 لسنة 1990 المؤرخ في 26 جوان 1990 المنظم لنشاط مجمعي الحبوب،

وعلى رأي وزراء المالية والتخطيط والتنمية الجهوية والإقتصاد الوطني،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

يصدر الأمر الآتي نصه:

العنوان الأول

في السعر عند الإنتاج والتسويغات الفلاحية

الفصل الأول: حددت الأسعار الأساسية عند الإنتاج للحبوب السليمة والخالصة والصالحة للتجارة المتأتمية من صابة 1992 كما يلي:

- القمح الصلب: 26,000 دينار للقطار الواحد

- القمح اللين: 22,500 دينار للقطار الواحد

- التريتكال: 17,000 دينار للقطار الواحد.

ويقع الاتجار في مادة الشعير بكل حرية غير أنه يقع تطبيق سعر تدخل قدره 15,000 دينار للقطار الواحد من قبل مؤسسات التجميع والخزن بعنوان اقتناء الكميات من الشعير المسلمة اليهم من قبل الفلاحين.

الفصل 2 - تنطبق الأسعار الأساسية عند الإنتاج التي وقع تحديدها في الفصل الأول من هذا الأمر على الحبوب ذات الخصائص التقنية المذكورة بالملحق عدد 1 من هذا الأمر.

وتحتسب الزيادات والتنقيصات التي يقع ادخالها على الأسعار الأساسية على مقتضى المقاييس المذكورة بالملحق 1 من هذا الأمر.

ويقع ضبط التنقيصات المطبقة بالاتفاق بين المشتري والبائع. وفي صورة الاختلاف يمكن لكل من الطرفين طلب تحكيم ديوان الحبوب، وفي صورة ما إذا كان ديوان الحبوب طرفا في الموضوع يمكن طلب تحكيم وزير الفلاحة وتكون عند ذلك نتيجة التحكيم ملزمة للمشتري والبائع.

الفصل 3 - تضبط مبالغ التسويغات بطرح ضريبة الإحصاء المنصوص عليها بالفصل الرابع من هذا الأمر من الأسعار الأساسية للحبوب المذكورة بالفصل الأول من هذا الأمر.

وعلى القرار المؤرخ في 24 سبتمبر 1984 المتعلق بالإحالة الجزئية لحقوق وإلتزامات شركة طوطال في عقد إمتياز «إيزيس» لفائدة شال تونيراكس،

وعلى القرار المؤرخ في 18 ديسمبر 1986 المتعلق بالإحالة الجزئية لحقوق وإلتزامات شركة طوطال في عقد إمتياز «إيزيس» لفائدة شال تونيراكس،

وعلى القرار المؤرخ في 5 جانفي 1987 المتعلق بانتفاع بالرخصة البحرية للوسط الشرقي بأحكام المرسوم المشار إليه أعلاه،

وعلى القرار المؤرخ في 4 جانفي 1991 المتعلق بالإحالة الكلية لحقوق وإلتزامات شركة شال تونيراكس في عقد إمتياز «إيزيس» لفائدة شركة سمدان تونس أنك «سمدان»،

وعلى القرار المؤرخ في 27 جويلية 1992 المتعلق بالإحالة الكلية لحقوق وإلتزامات التي تملكها شركة أجيب افريكا المحدودة في عقد إمتياز «إيزيس» لفائدة سمدان تونس أنك،

وعلى الرسالة المؤرخة في 15 ديسمبر 1975 والتي أعلنت بمقتضاها أجيب س. ب. أ. الإحالة الكلية لحقوقها وإلتزاماتها لفائدة شركة أجيب افريكا المحدودة،

وعلى الرسالة المؤرخة في 20 ماي 1977 التي أعلنت بمقتضاها المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية «إيتاب» عن عزمها بالمشاركة بنسبة 20 بالمائة في عقد إمتياز «إيزيس»،

وعلى المطالب المقدمة في 27 جانفي 1993 إلى الإدارة العامة للمناجم والتي تلتزم بمقتضاها شركتا «سمدان» و «طوطال» الترخيص لهما بالإحالة الجزئية لحقوق وإلتزامات سمدان في عقد إمتياز «إيزيس» لفائدة شركة «أويل شيبينق أ. ي» والإحالة الكلية لحقوق وإلتزامات طوطال في عقد الإمتياز المذكور أعلاه لفائدة سمدان،

وعلى الرأي بالموافقة الذي أبدته اللجنة الاستشارية للمواد الهيدروكربونية خلال جلسيتها المنعقدتين في 5 مارس و 10 ماي 1993،

وعلى تقرير المدير العام للطاقة،

قرر ما يأتي:

الفصل الأول - ترخص الإحالة الجزئية للحقوق والإلتزامات التي تملكها شركة سمدان تونس أنك في عقد إمتياز «إيزيس» لفائدة شركة «أويل شيبينق أ. ي».

ترخص الإحالة الكلية للحقوق والإلتزامات التي تملكها شركة طوطال اكسپلوراسيون تونس في عقد إمتياز «إيزيس» لفائدة شركة سمدان تونس أنك.

وإثر هاتين الإحالتين تصبح نسبة مشاركة الأطراف في عقد الإمتياز هذا كما يلي:

سمدان تونس أنك : 49٪

أويل شيبينق أ. ي : 31٪

إيتاب : 20٪.

الفصل 3 - تصبح هاتين الإحالتين نافذتي المفعول ابتداء من تاريخ ستر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 1993.

وزير الإقتصاد الوطني

الصادق رابح

إطلع عليه

الوزير الأول

حامد القروي

العنوان الثاني

دفع الثمن و الإحالة والخزن

الفصل 4 - تضبط نسبة ضريبة الإحصاء المحدثة بمقتضى المرسوم المشار إليه عدد 10 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أفريل 1962 بما قدره 0,280 ديناراً عن القنطار الواحد من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتيكال من صابة 1992.

ويرسم مبلغ الإستخلاصات المجرة بالعنوان المذكور في ميزانية ديوان الحبوب في باب المقاييس على النحو التالي :

- 0,180 دينار على حساب «مصاريف التصرف»

- 0,056 دينار على حساب «الصندوق الخاص لديوان الحبوب»

- 0,044 دينار على حساب «تحسين زراعة الحبوب».

الفصل 5 - يشتمل فرق الإحالة للحبوب لفائدة مؤسسات الخزن على :
أ - منحة الخزن المصبوطة بالفصل 10 من هذا الأمر .

ب - منحة إجمالية تضبط ب 1,850 دينار عن القنطار الواحد من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتيكال تتضمن :

(1) فرق إحالة صافي قدره 1,000 دينار واحد عن كل قنطار

(2) مبلغ تعديل مصاريف النقل قدره 0,850 دينار عن كل قنطار.

(ج) مبلغ قدره 0,100 دينار عن كل قنطار من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتيكال معد لتمويل حساب صندوق ديوان الحبوب الذي عنوانه «تمويلات التجهيز لديوان الحبوب»

الفصل 6 - تشتمل الأثمان العادية للإحالة بالنسبة للقمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتيكال لمؤسسات التجميع والخزن على :

أ - السعر الأساسي المذكور بالفصل الأول من هذا الأمر .

ب - فرق الإحالة الخام لمؤسسات التجميع والخزن المصبوطة بالفصل 5 من هذا الأمر .

وبناء على ذلك تضبط الأثمان الإعتيادية للإحالة كما يلي :

- القمح الصلب : 30,218 دينار للقنطار الواحد

- القمح اللين : 26,472 دينار للقنطار الواحد

- الشعير : 18,450 دينار للقنطار الواحد

- التريتيكال : 20,588 دينار للقنطار الواحد

الفصل 7 - يتم القيام بإحالة القمح الصلبة واللين من صابة 1992 المعدة لصناعة السميد والدقيق للإستهلاك البشري وكذلك إحالة الشعير والتريتيكال برخصة من ديوان الحبوب وبأسعار منخفضة يتم ضبطها بمقرر من وزير الاقتصاد الوطني.

الفصل 8 - يمكن أن يقع تعديل كل أسعار الإحالة المنصوص عليها بالفصول السابقة باعتبار الزيادات والتقصيصات المصبوطة طبق الشروط المنصوص عليها بالملحق عدد 1 من هذا الأمر.

وتنطبق أسعار الإحالة المنصوص عليها بالفصول السابقة على الحبوب المسلمة في أكياس يقدمها المشتري بباب مخازن ومراكز التجميع التابعة لمؤسسات الخزن والمواني التونسية أو ما يشابهها حيث يقع القيام إجبارياً بعمليات مراقبة الحبوب موضوع الإحالة.

العنوان الثالث

مسؤوليات مؤسسات التجميع

الفصل 9 - تدفع مؤسسات التجميع المرخص لها الى ديوان الحبوب:

(1) ضريبة الإحصاء المنصوص عنها بالفصل 4 تخصم من الثمن المدفوع للمنتج أو ماسك الإنتاج.

(2) عن كل قنطار أحيل من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتيكال وبعد أن تقوم بخصمه من فرق الإحالة الداخل في السعر المعين بالفصل 6 من هذا الأمر :

أ - مبلغاً معداً لتسديد المنح المقررة بالفصل 10 من هذا الأمر يضبط على النحو التالي :

- القمح الصلب : 2,268 دينار للقنطار الواحد

- القمح اللين : 2,022 دينار للقنطار الواحد

- الشعير : 1,500 دينار للقنطار الواحد

- التريتيكال : 1,638 دينار للقنطار الواحد

ب - مبلغاً قدره 0,100 دينار معد لتمويل حساب صندوق ديوان الحبوب الذي عنوانه «تمويلات التجهيز لديوان الحبوب».

(3) عن كل قنطار من القمح الصلب والقمح اللين المسلم مباشرة من المزرعة إلى المطحنة أو مصنع السميد مبلغاً قدره 0,075 دينار يخصم عن القنطار الواحد من فرق الإحالة ويدرج بحساب ميزانية ديوان الحبوب الذي عنوانه «الصندوق الخاص لديوان الحبوب».

الفصل 10 - تنتفع مؤسسات الخزن بمنحة خزن مخصصة لتغطية نفقات تمويل وصيانة الحبوب من صابة 1992 والمحافظة عليها .

وتضبط المنحة الشهرية للخزن كما يلي :

- القمح الصلب : 0,378 دينار على القنطار الواحد

- القمح اللين : 0,337 دينار على القنطار الواحد

- الشعير : 0,250 دينار على القنطار الواحد

- التريتيكال : 0,273 دينار على القنطار الواحد

وتحسب هذه المنحة التي تصرف كل منتصف شهر على المدخرات الموجودة بالمخزن في آخر اليوم الخامس عشر و اليوم الأخير من كل شهر.

وضمنت كفاءات دفع منحة الخزن بالملحق عدد 2 المصاحب لهذا الأمر.

وتضبط منحة الخزن لفائدة ديوان الحبوب بمقرر من وزير الاقتصاد الوطني.

الفصل 11 - يمكن لديوان الحبوب اسناد الفلاحين مجمعي الحبوب ومؤسسات الخزن، منحة خزن تسند حسب الشروط المنصوص عليها بالفصل 10 من هذا الأمر.

الفصل 12 - تدفع لفائدة مؤسسات الخزن أو التجميع التي تسلم حبوب القمح والشعير والتريتيكال من صابة 1992 بسعر الإحالة المنخفض طبقاً لأحكام الفصولين 7 و 8 من هذا الأمر منحة تعويضية طبقاً لأحكام الفصل 13 من هذا الأمر .

الفصل 13 - يقع تحديد المنحة التعويضية لكل المواد التي تحصل على نفقات الصندوق العام للتعويض باحتساب الفارق بين الأثمان العادية للإحالة التي وقع ضبطها بالفصل 6 من هذا الأمر والأثمان المنقوصة للإحالة التي يقع ضبطها بمقرر من وزير الاقتصاد الوطني.

الفصل 14 - تدرج مبالغ منح الخزن المنصوص عليها بالفصولين 10 و 11 من هذا الأمر وكذلك فوارق الزيادات والتقصيصات بحساب ميزانية ديوان الحبوب الذي يحمل عنوان « دعم سوق الحبوب».

الفصل 15 - وزراء المالية والتخطيط والتنمية الجهوية والإقتصاد الوطني والفلاحة مكلفون كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 16 أوت 1993.

زين العابدين بن علي

ملحق I

البيانات التقنية ومقاييس الزيادات والتقصيصات

(أ) - البيانات التقنية :

(1) القمح الصلب :

ينطبق السعر الأساسي للقنطار الواحد من القمح الصلب عند الإنتاج على القمح الذي يتراوح وزنه النوعي بين 76,500 و 77,499 كيلوغراماً موصلاً إلى عربة القطار بالمحطة أو إلى مؤسسة التجميع أو الخزن الموجودة بأقرب مكان من موقع الإنتاج أو ما يعادل العمل بهذه الشروط.

ملحق II

ترتيب خاصة بمنح الخزن

يقع دفع تكاليف خزن وصيانة وحفظ الحبوب لفائدة المؤسسات المشترية من طرف ديوان الحبوب عند تقديم قوائم شهرية تحدد في أربعة نظائر حسب النماذج الموزعة بديوان الحبوب وتسلم أو تحال للديوان المذكور قبل اليوم الخامس عشر من كل شهر بالنسبة للشهر السابق .

ويتعين أن تكون هذه القوائم مرفوقة ببيان محدد في أربعة نظائر يوضح بالنسبة لكل صنف من الحبوب ولكل خمسة عشرة يوما الكميات المتصل بها والكميات المسلمة خلال الخمسة عشرة يوما وكذلك الكميات المدخرة الموجودة في آخر الخمسة عشر يوما .

وتحرر في شأن الحبوب التي يسوقها ديوان الحبوب مباشرة قوائم شهرية تقتصر على بيان الكميات الموجودة في بداية كل شهر والكمية الجمالية للخروج والدخول بالنسبة للشهر والكمية المدخرة الموجودة في آخره وذلك فيما يخص جملة مراكز الديوان المعدة للشراء والخزن .

وتحسب المنح على المدخرات الموجودة في آخر الشهر .

ويتعين على مؤسسة الخزن أن تدلي بالإضافة إلى تلك القوائم الشهرية بما يفيد الوفاء بالمبالغ المطلوبة بعنوان الدفعات المشار إليها بالفصل 10 من هذا الأمر .

ويستوجب كل تأخير في دفع المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة التخفيض وجوبا من مبلغ القائمة أو القوائم الموافقة لها بمقدار 10 في المائة عن كل شهر تأخير .

ويقدر الوزن النوعي بواسطة عين الطاحون المخروط ذو الخمسين لترا .
(2) القمح اللين :

ينطبق السعر الأساسي للقطار الواحد من القمح اللين عند الإنتاج على القمح الذي يتراوح وزنه النوعي بين 74,500 كيلوغراما و75,499 موصلا إلى عربة القطار بالمحطة أو إلى مؤسسة التجميع أو الخزن بأقرب مكان من موقع الإنتاج أو ما يعادل العمل بهذه الشروط .

ويقدر الوزن الصافي بواسطة عين الطاحون المخروط ذي 50 لترا .
(3) الشعير :

ينطبق السعر الأساسي للقطار الواحد من الشعير على الشعير الذي يتراوح وزنه النوعي بين 58,500 و 58,999 كيلوغراما موصلا إلى عربة القطار بالمحطة أو إلى مؤسسة التجميع أو الخزن بأقرب بلدة من مكان الإنتاج أو ما يعادل العمل بهذه الشروط .

(4) التريتيكال :

ينطبق السعر الأساسي للتريتيكال عند الإنتاج على التريتيكال الموصول إلى عربة القطار بالمحطة أو إلى مؤسسة التجميع أو الخزن الموجودة بأقرب بلدة من مكان الإنتاج أو ما يعادل العمل بهذه الشروط .

ب (مقاييس الزيادات والتقصيات :

يقع احتساب الزيادات والتقصيات بالنسبة لجميع المواد حسب جدول المقاييس المبين بالجدول «أ» و «ب» و «ج» و «د» الموالية .

إذا كانت حبة واحدة بها إصابات عديدة ينجر عن كل إصابة منها تخفيض خاص (مثلا حبة جمعت بين الكسر والترفيغ وإصابة الذنب) لا يطبق إلا التخفيض الذي يساوي أكبر قيمة .

وفي صورة ما إذا كان ثمن حصة القمح الصلب يقل بسبب تطبيق جدول الزيادات والتقصيات عن الثمن الذي ينتج عن تطبيق التعريف المتعلقة بالقمح اللينة المتأتبة من صابة 1992 يقع تطبيق تعريف القمح اللينة .

التنقيح		الزيادات	
مات	التنقيح	الزيادة	الوزن (كلغ) : من الوزن النوعي :
	الوزن (كلغ) : من 58.499 إلى 1000 / 3.5	من 1000 / 3	59.499
	من 57.500 إلى 1000 / 7.0	من 1000 / 6	59.999
	من 57.000 إلى 1000 / 10.5	من 1000 / 9	60.499
	من 56.500 إلى 1000 / 14.0	من 1000 / 12	60.999
	من 56.499 إلى 1000 / 17.5	من 1000 / 15	61.499
	من 55.500 إلى 1000 / 21.0	من 1000 / 18	61.999
	وهكذا دواليك تنقيح 1000 / 3.5 من الشمن الأساسي على كل قسط أو جزء منه يساوي 500 غرام .	من 1000 / 21	62.499
		من 1000 / 24	62.999
		من 1000 / 27	63.499
		من 1000 / 30	63.999
		من 1000 / 33	64.499
		من 1000 / 36	64.999
		من 1000 / 39	65.499
		من 1000 / 40	65.999
			بعد هذا تكون الزيادة 2 / 1000 من الشمن الأساسي لكل قسط أو جزء قسط يساوي 500 فرام .
	ب - بسبب الأوساخ : متبول 2 % متكونة من : المواد الهامدة أو الخنور التي لا قيمة لها إضافة إلى - السويذة: 1 % - جنوب أخرى 1 %		
	فيما بعد يتكون التنقيح كما يلي :		
المحبوب الأجنبي	نسبة الأوساخ		
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 1.75	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 3.5		1.01 إلى 1.50
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 3.50	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 0.7		1.51 إلى 2.00
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 5.25	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 10.5		2.01 إلى 2.50
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 7.00	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 14.0		2.51 إلى 3.00
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 8.75	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 17.5		3.01 إلى 3.50
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 10.50	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 21.0		3.51 إلى 4.00
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 12.25	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 24.5		4.01 إلى 4.50
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 14.00	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 28.0		4.51 إلى 5.00
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 17.50	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 35.0		5.01 إلى 5.50
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 21.00	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 42.0		5.51 إلى 6.00
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 24.50	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 49.0		6.01 إلى 6.50
من الشمن الأساسي / ق 1000 / 28.00	من الشمن الأساسي / ق 1000 / 56.0		6.51 إلى 7.00
	وفيما فوق 7 % يعين التنقيح بالاتفاق بين المشتري والبائع		
	ج - بالنسبة للحبوب المحسوبة بالسوس تنقيح 3.5 / 1000 من الشمن الأساسي / ق على كل قسط يساوي 500 غ .		

وزارة التجهيز والإسكان

تسمية

بمقتضى أمر عدد 1722 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993.

سَمي السيد جورج سعداني بن جوزاف الشلي، مهندس رئيس في رتبة مهندس عام (خطة شاغرة).

وزارة البيئة والتهيئة الترابية

تسمية

بمقتضى أمر عدد 1723 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993.

سَمي السيد فتحي النيفر، مكلفا بمأمورية بديوان وزير البيئة والتهيئة الترابية ليشغل وظائف مدير عام للتهيئة الترابية بوزارة البيئة والتهيئة الترابية.

وزارة التربية والعلوم

إبقاء بحالة مباشرة

بمقتضى أمر عدد 1724 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993.

يقع إستبقاء السيد عبد القادر الزغل، أستاذ التعليم العالي بحالة مباشرة بعد بلوغه سن التقاعد لمدة سنة ثالثة وذلك وفق الجدول التالي :

الإسم واللقب : عبد القادر الزغل

الرتبة : أستاذ التعليم العالي

المعهد : مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

تاريخ الولادة : 5 ماي 1931

تاريخ الإحالة على التقاعد : 1 أكتوبر 1993

تاريخ الإحالة على التقاعد بعد مدة الإستبقاء : 1 أكتوبر 1994.

وزارة الصحة العمومية

أمر عدد 1725 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993 يتعلق بإحداث خطط وظيفية لأعوان السلك شبه الطبي العاملين بالهيكل الصحية العمومية وضبط شروط إسنادها وكيفية تاجيرها.

إن رئيس الجمهورية،

بإقتراح من وزير الصحة العمومية،

بعد الإطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983، المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية،

وعلى القانون عدد 63 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالتنظيم الصحي وخاصة الفصل 10 منه،

وعلى الأمر عدد 1130 لسنة 1981 المؤرخ في أول سبتمبر 1981 المتعلق بإحداث وضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الصحة العمومية وكيفية تاجيرها،

وعلى الأمر عدد 884 لسنة 1992 المؤرخ في 11 ماي 1992 المتعلق بضبط معايير تصنيف الهيكل الصحية العمومية،

وعلى قرار وزير الصحة العمومية المؤرخ في 23 ماي 1992 المتعلق بضبط قائمات المؤسسات الصحية ذات الصيغة الجامعية والمستشفيات الجهوية

والمستشفيات المحلية ومجامع الصحة الأساسية التابعة لوزارة الصحة العمومية،

وعلى رأي وزير المالية،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - أحدثت للسلك شبه الطبي على مستوى المؤسسات الصحية ذات الصيغة الجامعية والمستشفيات الجهوية الخطط الوظيفية التالية :

- قيم عام لمؤسسة

- قيمي أقسام

- قيمي وحدات صحية

الفصل 2 - أحدثت للسلك شبه الطبي على مستوى المستشفيات المحلية الخطط الوظيفية التالية :

- قيمي أقسام

- قيمي وحدات صحية

الفصل 3 - أحدثت على مستوى كل مستوصف متعدد الإختصاصات خطة وظيفية لقيّم قسم.

الفصل 4 - يضبط بقرار من وزير الصحة العمومية عدد خطط القيمين العامين وقيمي الأقسام وقيمي الوحدات الصحية المنصوص عليها بهذا الأمر وذلك حسب الإعتمادات المرسمة بالميزانية.

الفصل 5 - يمارس القيم العام وظائفه تحت إشراف رئيس المؤسسة مع إرتباط وثيق برؤساء المصالح الإستشفائية، وتمثل مهامه في تنسيق مجموع أنشطة أعوان التمريض والإشراف عليها خاصة قيمي الأقسام وقيمي الوحدات وهو مكلف في هذا النطاق :

- بالتثبت من تطابق قواعد حسن التطبيق والأداء للأعوان الموضوعين تحت سلطته والقيام بالتدخلات المناسبة وخاصة في ميادين التكوين والبحث في العناية بالرضع والتمريض وعلى المحافظة على أحسن المعايير النوعية للمؤسسة.

- بالسهر على حفظ الصحة العامة بالمؤسسة.

- بالمشاركة في إجراءات التعيين ووضع برامج عمل كل أصناف أعوان التمريض وخاصة قيمي الأقسام وقيمي الوحدات وتنسيقها.

الفصل 6 - يمارس قيمي الأقسام وقيمي الوحدات وظائفهم تحت مسؤولية رئيسهم المباشر وهم يمارسون سلطتهم طبقا للتراتب الجاري بها العمل على كل الأعوان شبه الطبيين والعملة التابعين لهم فهم مكلفون في هذا الإطار :

- بمراقبة النوعية والمواظبة على الخدمات التي يقوم بها الأعوان

- بالسهر على حفظ الصحة بالمحلات والسهر على راحة المرضى

- بتوزيع الأعمال بين كل أعضاء الفريق شبه الطبي والعملة والتأكد من تطبيق التعليمات وإحترام الأدبيات المهنية والإنضباط

- بالمساهمة في وضع برامج التكوين المستمر

- بالعمل على حسن التصرف في المعدات وإنتظام التموين.

تمارس هذه المهام على مستوى القسم فيما يخص قيم القسم وعلى مستوى الوحدة الصحية فيما يخص قيم الوحدة الصحية.

الفصل 7 - يقع إختيار القيمين العامين من بين قيمي الأقسام وقيمي الوحدات الذين لهم ثلاث سنوات أقدمية على الأقل بهذه الصفة أو من بين الفنيين السامين للصحة العمومية الذين لهم أربع سنوات أقدمية على الأقل بهذه الرتبة أو من بين المرضى الأولين الذين لهم خمس سنوات أقدمية على الأقل بهذه الرتبة.

يقع إختيار قيمي الأقسام وقيمي الوحدات من بين الفنيين السامين للصحة العمومية الذين لهم سنتين أقدمية على الأقل بهذه الرتبة أو من بين المرضى الأولين الذين لهم ثلاث سنوات أقدمية على الأقل بهذه الرتبة أو من بين مرضي الصحة العمومية الذين لهم سبع سنوات أقدمية على الأقل بهذه الرتبة.

تعطى الأولوية للتسمية في هذه الخطط للمتشحين الذين، زيادة عن توفر الشروط الدنيا المطلوبة المنصوص عليها بالفقرات السابقة، تابعوا بنجاح مرحلة

وإذا كانت الساعات مطلوبة للمشاركة في الدورات التكوينية يتعين على المنتفعين الإستظهار بأوراق الإستدعاء على أن تكون صادرة عن المكتب التنفيذي للمركزية النقابية أو الكاتب العام للإتحاد الجهوي للشغل المعني أو الكاتب العام للجامعة المهنية المعنية.

يسمى المؤجر لتخصيص مكتب مؤثث لنقابة المؤسسة إذا توفرت لديه الإمكانيات لذلك ومع اعتبار حاجيات مصالح المؤسسة.

يمكن لنقابة المؤسسة بعد موافقة المؤجر عقد اجتماعات عامة بالأجراء بمكان العمل في المحل الذي يناسب الطرفين. وتلتئم الاجتماعات خارج أوقات العمل ما لم يتفق الطرفان على ما يخالف ذلك.

ان وقع تكليف مسؤول نقابي بالقيام بمهام نقابية أو انتخابه ليكون متفرغا قارا للنقابة المنخرط بها عمال المؤسسة أو ليكون ملحقا بمنظمة نقابية، فإن هذا المسؤول يوضع بطلب من المنظمة النقابية التي هو تابع لها، ومع سبق الإلتفاق مع المؤجر على ذمة العمل النقابي مع تمتعه بالأجرة أو بجزء منها، وأن تعذر ذلك على المؤجر فيبذلها. ويكون هذا المسؤول فيما عدى الحالة الأولى في وضعية عدم المباشرة وطيلة مدة الحاقه أو تفرغه تحفظ حقوقه في الترقية والأقدمية. ويتمتع كما لو كان مباشرا للعمل في المؤسسة بالإمميزات المخولة في مادة المرض أو الإحالة على التقاعد. ولكن في صورة وجوده في وضعية عدم المباشرة بدون أجر فان المنظمة النقابية تقوم بدفع ما يلزم دفعه مما هو محمول على المؤجر. كما يبقى المذكور طوال مدة وضعية عدم المباشرة ناخبا ومنتخبا عند تعيين كل مندوب ينوب العملة.

يرجع المندوب غير المباشر الى مركز عمله الأصلي إن كان شاغرا، وإلا يعين في مركز عمل آخر مطابق لرتبته في صنفه بنفس المؤسسة. وفي صورة ما إذا أصبح مركزه الأصلي شاغرا فتكون له الأولوية ليعين فيه.

كما يجب على المؤجر استشارة متفقد الشغل في صورة طرد النائب النقابي.

الفصل 10 (جديد) : فترة الإختبار

لا تتجاوز فترة الإختبار الثلاثة أشهر في هذه المدة يمكن للعامل ان يعلم بانقطاعه او يقع اعلامه بانتهاء عمله بدون سابق اعلام وبمجرد الإبلاغ فحسب.

وعند انتهاء مدة الإختبار فان كل التزام بالإستخدام يقع تأييده برسالة توضح الوظيفة المخصص للعامل والتأجير المقابل له.

وان اسفر الإختبار عن نتيجة سلبية فانه يمكن اجراء اختبار ثان واطير بدوم نفس المدة.

انما وقع انتداب الأجير مرة اخرى بعد فترتي التجربة المشار اليهما اعلاه لا يتم ذلك الا على اساس الترسيم مباشرة مع اعلام المعني بالأمر بذلك.

الفصل 14 : التدرج والترقية

(أ) التدرج : يتمثل التدرج العادي في الإنتقال من درجة الى اخرى أعلى منها مباشرة ويكون ذلك بصفة متواصلة تبعا لأقدمية العون في الدرجة

(ب) الترقية تتمثل الترقية في التحول من صنف الى الصنف الذي يليه علواً في نفس الإختصاص.

وتتبنى الترقية على العناصر التالية :

أ - الأقدمية في الصنف :

صنف العملة : 5 سنوات على الأقل

المستخدمون : 6 سنوات على الأقل

الإطارات : 8 سنوات على الأقل

وتسند لكل عون نقطة إضافية على كل سنة أقدمية زائدة على السنوات المذكورة اعلاه.

ب - الأعداد المهنية :

يؤخذ بعين الإعتبار معدل الأعداد المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث الأخيرة. فإذا كان هذا المعدل أكثر من 20/14، فإن النقاط الزائدة تضاف الى رصيد العون وإذا كان المعدل المذكور أقل من 20/14، فإن النقاط الناقصة تخصم من رصيد العون.

ج) التكوين والمؤهلات المهنية.

يقع جمع النقاط التي تحصل عليها العون في الفقرتين (أ) و (ب) ويقع ترتيب الأعوان في جدول الترقية على هذا الأساس وبالنظر الى التكوين والمؤهلات المهنية المشار إليها بالفقرة (ج).

كما تؤخذ بعين الإعتبار المسؤوليات العائلية في صورة وجوب الإختبار بين عدة مرشحين لنفس الخطة.

بالنسبة للعملة والمستخدمين تقع ترقيتهم ثلاث مرات على أقصى تقدير خلال حياتهم المهنية داخل نفس الصنف الرئيسي (عملة - مستخدمون - إطارات).

بالنسبة للمرور من صنف رئيسي الى آخر (عملة - مستخدمون - إطارات) يقع اعتماد إختبار.

يقع اعتماد نسب ماثوية في الترقية تقدّر بثلاث الأعوان المرسمين بجدول الترقية حسب الجدارة.

يوضع جدول ترقية في نهاية شهر نوفمبر من قبل المؤجر ويحال على اللجنة المتنافسة لاداء رأيها فيه.

يدخل جدول الترقية حيز التطبيق ابتداء من اول جانفي من السنة الموالية

وفي صورة حدوث شغور أو أحداث مواطن شغل يبحث المؤجرون قبل اللجوء الى انتدابات خارجية، عن اعوان ينتمون الى الأصناف الدنيا، ولهم المؤهلات الضرورية لممارسة المهام التي تدخل في اطار الشغل المحدث سواء تعلق الأمر بالإطارات أو باعوان التسيير أو باعوان التنفيذ.

الفصل 29 (جديد) : أيام العطل

أيام العطل المعتبرة كأيام رخصة بلا عمل مع خلاص الأجر هي : 20 مارس، غرة ماي، 25 جويلية، 7 نوفمبر، يوم المولد النبوي الشريف، اليوم الأول واليوم الثاني لعيد الفطر، اليوم الأول واليوم الثاني لعيد الإضحى ورأس السنة الهجرية.

العملة الذين لا يتيسر لهم التمتع بهذه الرخص من أجل ضرورة العمل يكون لهم الحق في زيادة أجرة قدرها 100٪.

أيام العطل غير الخالصة تعتبر أيام عمل عادية ان لم يتوقف فيها العمل.

الفصل 37 (جديد) : التأديب

فداحة الهفوة يقع تقديرها بالنظر للظروف التي وقع فيها ارتكابها ولنوع الوظيفة الذي يشغله العامل المرتكب للخطأ مع النظر لفداحة ما له من النتائج.

وإن العقوبات التأديبية المنطبقة على العملة، حسب فداحة الهفوات المرتكبة هي التي بياناها

عقوبات الدرجة الأولى

1 - الإنذار الشفاهي

2 - الإنذار الكتابي مع ادراجه بالملف

3 - التوبيخ مع ترسيمه بالملف

4 - التوقيف عن العمل لمدة لا تتجاوز الثلاثة ايام يحرم فيها العامل من كل أجر

عقوبات الدرجة الثانية

1 - التوقيف عن العمل لمدة لا تتجاوز سبعة ايام مع الحرمان من كل أجر

2 - التوقيف عن العمل لمدة تتراوح بين ثمانية ايام وثلاثين يوما مع الحرمان من كل أجر

3 - اسقاط درجة

4 - اسقاط سلم

5 - العزل

عقوبات الدرجة الأولى يصدرها مباشرة المؤجر بعد أن يمكن العامل من اعطاء ما لديه من جواب ودفاع.

أما بالنسبة لعقوبات الدرجة الثانية فالعامل يقدم جبرا لدى اللجنة المتنافسة التي تنتصب كمجلس تأديب يعطي رأيه للمؤجر في العقوبة المتعين أخذها وهذا الأخير يبلغ للعامل قراره كتابيا. وإن توفرت للعامل معطيات جديدة في اتجاه تبرئته فيمكنه في ظرف سبعة ايام من تاريخ الإبلاغ ان يقدم مطالبا كتابيا لدى مؤجره قصد مراجعة قراره.

العزل يمكن اصداره من طرف مجلس التأديب في جميع حالات الهفوة الفادحة وخاصة منها :

(1) العمل أو التصدير الذي من شأنه ان يعرقل سير النشاط العادي للمؤسسة او يلحق ضررا بمكاسيها.

(2) التخفيض في حجم الإنتاج أو نوعيته الناتجين عن سوء استعداد ظاهر.

(3) عدم الإمتثال للقواعد المتعلقة بحفظ الصحة والسلامة أثناء العمل أو عدم اخذ العامل ما يلزم من التدابير لتحقيق سلامة العملة المسؤول عنهم أو لصيانة الاشياء المناطة بعهدته.

(4) الإمتناع غير المبرر عن تنفيذ الأوامر المتعلقة بالعمل والصادرة بصفة قطعية عن الهيئات المختصة بالمؤسسة التي تشغل العامل او عن رئيسه.

- 5) الحصول على منافع مادية وقبول مزايا لها علاقة بسير المؤسسة او على حسابها.
- 6) السرقة او استعمال العامل لمصلحته الخاصة او لمصلحة الغير للأموال او القيم او الاشياء التي اوّتمن عليها بسبب مركز العمل الذي يشغله .
- 7) الحضور للعمل في حالة سكر واضح او تناول المشروبات الكحولية اثناء مدة العمل .
- 8) الغياب عن العمل او ترك مركز العمل بصورة ثابتة وغير مبررة دون ترخيص سابق من المؤجر او ممن يتوبه .
- 9) قيام العامل اثناء عمله او بمناسبة القيام به بأعمال عنف او تهديد وقعت معاينتها وذلك ضد كل شخص تابع او غير تابع للمؤسسة.
- 10) إفشاء سر مهني من اسرار المؤسسة
- 11) الإمتناع عن مد يد المساعدة في حالة خطر محدد بالمؤسسة او بالاشخاص المتواجدين بها .

كما يوفر المؤجر مجانا 3 اقمصة في كل سنة لكافة العملة ويعطي بدلات الوقاية .

الفصل 46 (جديد) : حفظ الصحة والسلامة :

المؤجر مطالب بتهيئة المحلات بصفة تستجيب لكافة شروط حفظ الصحة والسلامة. ويتعين عليه ان يقيم خاصة احوالها للإغتسال وادواشا ومراحيض وحجرات للملابس تحفظ فيها ثياب الاعوان . كما يتعين عليه ان يقيم محلا يستريح فيه العملة بين حصتي العمل في صورة اضطرارهم للبقاء على عين المكان دون العودة الى بيوتهم فيما بين الحصتين .

اما بالنسبة للمؤسسات القائمة الذات من قبل دخول هذا العقد حيز التنفيذ فتؤخذ بعين الاعتبار امكانيات توسيع او تهيئة هذه المنشآت.

تضبط التدابير الكفيلة بسلامة العامل ووقايته من المخاطر التي يمكن ان تستهدف لها حالته الصحية من جراء ممارسته المهنية بعد استشارة اللجنة المتنافسة وتركيز اللجنة الوجيهة لحفظ الصحة والسلامة المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل .

تحمل على المؤجر مسؤولية عدم الإمتثال لمقتضيات الفقرات السابقة .

يجب وضع صندوق للأدوية تحت تصرف الاعوان وذلك للعلاج البسيط والمستعجل وينبغي ان توضع في الصندوق قائمة الادوية التي يقترحها طبيب المؤسسة .

كما يتعين على المؤجر تكوين عاملين على الاقل في مجال الإسعافات الأولية . وينبغي للمؤسسات التي تشملها الفصول 153 وما بعده من مجلة الشغل ان تمتثل للتشريع الجاري به العمل في مجال طب الشغل .

ويمكن للمؤسسات التي يشملها هذا العقد ان تؤلف بينها جمعية مشتركة لطب الشغل وذلك قصد انشاء مركز طبي على المستوى الجهوي او المحلي حتى يتيسر القيام بالفحص اللازم عند الإنتداب وبالفحص السنوي .

يتعين على المؤجر ان يقوم باستمرار بصيانة آلات ومعدات الصنع وان يوفر كل وسائل الوقاية كلما تحتم ذلك وباعتبار المخاطر الموجودة وبالاخص القفازات والواقيات من الغبار .

وعلى الاطراف المتعاقدة ان تستند في كل ما لم ينص عليه هذا الفصل على التشريع الجاري به العمل .

تسند كمية من الامور مقدارها كلغ واحد لكل عامل في الاسبوع الأول من كل شهر لغرض التنظيف .

كما يرخص للعامل استعمال نصف هذه الكمية خارج المصنع لغرض الغرض .

كما تتكون في المؤسسة لجنة حفظ الصحة والسلامة المهنية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

توفر كل مؤسسة تشغل على الاقل 50 عاملا سيارة للإسعاف لإستعمالها عند الحاجة ، ويدخل هذا الإجراء حيز التنفيذ بداية من غرة جانفي 1994 .

الفصل الثاني : تطبق جداول الاجور المرفقة بهذا الملحق التعديلي حسب التواريخ التالية :

- الجدول عدد 1 : بداية من غرة ماي 1993
- الجدول عدد 2 : بداية من غرة ماي 1994
- الجدول عدد 3 : بداية من غرة ماي 1995

الفصل الثالث : يدخل هذا الملحق التعديلي حيز التنفيذ بداية من غرة ماي 1993 مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها بالفصلين الأول والثاني اعلاه . تونس في 11 جوان 1993.

عن المنظمات النقابية للعمال	عن المنظمات النقابية للعمال
رئيس الإتحاد التونسي للتجارة والصناعات الثق يدية	الامين العام للإتحاد العام التونسي للشغل
الإمضاء : الهادي الجيلاني	الإمضاء : إسماعيل السحجاني
عن الشركة التونسية للمفرغات والنخائر الحربية «سوتيمو»	الكاتب العام للجامعة العامة للنفظ والمواد الكيماوية
الإمضاء : مصطفى المصراطي	الإمضاء : عبد العزيز الزواري

يقع العزل دون استشارة مجلس التأديب اذا ما صدر حكم نهائي على العامل بعقاب بالسجن خاصة من أجل جنابة او من أجل جريمة مرتكبة ضد أمن الدولة او انتحال وظيف زورا او الإعتداء على الاخلاق او شهادة الزور او خيانة المؤتمن او التحيل او الثلب او الوشاية باطلا سواء وقع ارتكاب الجريمة بمناسبة قيام العامل بوظيفه او خارج وظيفه .

يصدر العزل تلقائيا ضد كل عامل عثر عليه متلبسا بجريمة السرقة او التحيل او خيانة المؤتمن ثابتة بصورة قانونية وذلك عند ادائه لعمله او بمناسبة القيام بعمله .

في صورة وقوع هفوة فادحة يمكن للمؤجر ان يقرر تحت مسؤوليته الشخصية اقصاء العامل حالا عن عمله مع حرمانه جزئيا او كليا من اجره لمدة لا تتجاوز شهرا الى ان يصدر مجلس التأديب عقوبة ويتعين دعوة هذا المجلس الى الإنعقاد في مدة اقصاها ثلاثة أيام وان يبدي برأيه في اجل لا يتجاوز شهرا ابتداء من يوم ايقاف العامل عن العمل .

ان لم تكن العقوبة النهائية مستتمة، اصالة او الحاقا، الحرمان من الاجرة او ان استوجبت الحرمان من الاجرة لمدة اقل من المدة التي تم فيها ذلك فالعامل ترجع له كافة حقوقه .

وفي الحالة التي يكون فيها العامل محل تتبعات قضائية على اثر شكوى من طرف المؤجر وثبتت براءته ينتفع العامل بكافة مستحقاته كما لو كان مباشرا .

وكلما استدعى العامل للحضور امام مجلس التأديب يتعين اعلامه بذلك ثلاثة ايام على الاقل قبل الحضور بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإخطار بالبلوغ . وله ان طلب ذلك من المؤجر الحق في ان يتسلم حالا نسخة من ملفه والتقارير المقدمة ضده . ويتيسر له تقديم تقرير للدفاع عن نفسه كما يمكن له الإستعانة لدى مجلس التأديب بعامل يختاره لمساعدته او بنائب عن المنظمة النقابية التي ينتمي اليها وبمحامين . وفي هذه الصورة يقع اطلاق متولي الدفاع على ملف القضية .

وفي كل قضية يقع تعيين مقرر من بين اعضاء مجلس التأديب وذلك من طرف رئيس هذا المجلس على ان لا تكون له علاقة مباشرة بالقضية . ويتولى المقرر تحرير محضر كتابي في المرافعات وفي ما يتم اتخاذه من القرارات . ويقع توقيع المحضر من طرف اعضاء مجلس التأديب .

ينجر عن العزل، الفصل عن العمل دون استحقاق منحة الإعلام بالطرد او آية غرامة اخرى.

العامل المسلط عليه عقاب تأديبي غير الطود يمكن له بعد مرور عام ان كان العقاب من الدرجة الاولى وبعد عامين بالنسبة لعقاب من الدرجة الثانية يتعلق بنقله من درجته الى درجة ادنى ان يقدم طلبا للمؤجر يرمي الى إزالة اي اثر للعقاب المنطوق به من ملفه، ويمكن اطلاق مجلس التأديب على ذلك .

يحذف كل اثر لعقاب تأديبي وجوبا ونهائيا من ملف العامل بعد مرور عامين بالنسبة للعقوبات من الدرجة الاولى وخمسة أعوام بالنسبة للعقوبات من الدرجة الثانية بشرط ان لا يكون المعني بالامر قد سلطت عليه في الأثناء آية عقوبة تأديبية اخرى.

الفصل 44 (جديد) : بدلات الشغل والوقاية

يوفر المؤجر مجانا كل ثلاث سنوات للرجال والنساء بدلات الشغل والوقاية كما يلي :

- السنة الاولى : 3 بدلات للشغل وخذاء للوقاية
- السنة الثانية : 3 بدلات للشغل وخذاء للوقاية
- السنة الثالثة : بدلتين للشغل وخذاء للوقاية وبدلة خروج قيمتها 75 دينارا وخذاء عادي .

الإتحافية المشتركة القومية
لقطاع المفرقات

جدول الأجور عدد 1

يلغ العمل به بداية من غرة ماي 1993

الدرجة	الدرجة										الدرجة			
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		11	12	13
العملة	1	155 697	163 111	170 525	177 940	185 354	192 768	200 182	207 596	215 010	222 425	229 839	237 253	244 667
	2	180 782	189 390	197 999	206 608	215 216	223 825	232 434	241 042	249 651	258 260	266 868	275 477	284 085
	3	185 068	203 575	212 828	222 082	231 335	240 588	249 842	259 095	268 349	277 602	286 855	296 109	305 362
	4	195 458	215 004	224 777	234 550	244 322	254 095	263 868	273 641	283 414	293 187	302 960	312 733	322 506
	5	207 355	228 090	238 458	248 826	259 194	269 562	279 929	290 297	300 665	311 033	321 400	331 768	342 136
	6	219 319	241 251	252 217	263 183	274 149	285 115	296 081	307 047	318 013	328 978	339 944	350 910	361 876
المستخدمون	1	167 534	175 512	183 489	191 467	199 445	207 423	215 401	223 378	231 356	239 334	247 312	255 290	263 267
	2	184 627	193 418	202 210	211 002	219 794	228 585	237 377	246 169	254 961	263 752	274 544	281 336	290 128
	3	197 683	217 451	227 335	237 220	247 104	256 988	266 872	276 756	286 640	296 524	306 409	316 293	326 177
	4	218 593	241 603	253 108	264 613	276 117	287 622	299 127	310 632	322 137	333 642	345 147	356 652	368 157
	5	236 291	259 920	271 735	283 549	295 364	307 178	318 993	330 807	342 622	354 437	366 251	378 066	389 880
	6	260 991	287 090	300 140	313 189	326 239	339 288	352 338	365 387	378 437	391 486	404 536	417 586	430 635
الإطارات	7	285 766	314 343	328 631	342 919	357 207	371 496	385 784	400 072	414 361	428 649	442 937	457 226	471 514
	8	306 466	337 113	352 436	367 759	383 082	398 406	413 729	429 052	444 376	459 699	475 022	490 346	505 669
	9	331 166	364 283	380 841	397 399	413 957	430 516	447 074	463 632	480 191	496 749	513 307	529 866	546 424
	1	384 800	423 280	442 520	461 760	481 000	500 240	519 480	538 720	557 960	577 200	596 440	615 680	634 920
	2	426 200	468 820	490 130	511 440	532 750	554 060	575 370	596 680	617 990	639 300	660 610	681 920	703 230
	3	477 950	525 745	549 642	573 540	597 438	621 335	645 232	669 130	693 028	716 925	740 822	764 720	788 618

ملحظة تتضمن الأجور المضبوطة بهذا السلم المنحة التكميلية المؤقتة المحدثة بالأمر عدد 437 لسنة 1981 المؤرخ في 7 أفريل 1981 والمرفع فيها بالأمر عدد 501 لسنة 1982 المؤرخ في 16 مارس 1982

الإتحاقية المشتركة القومية
لقطاع المفرقات

جدول الأجور عدد 2

يلغ العمل به بداية من غرة ماي 1994

الدرجة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14
مدة البقاء بالدرجة	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
الصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14
العملة	159 283	167 247	175 211	183 175	191 140	199 104	207 068	215 032	222 996	230 960	238 925	246 889	254 853	262 817
المستخدمون	170 556	179 084	187 612	196 139	204 667	213 195	221 723	230 251	238 778	247 306	255 834	264 362	272 890	281 417
الإطارات	401 800	421 890	441 980	462 070	482 160	502 250	522 340	542 430	562 520	582 610	602 700	622 790	642 880	662 970
	494 950	519 697	544 445	569 192	593 940	618 688	643 435	668 183	692 930	717 678	742 425	767 173	791 920	816 668
	186 835	196 177	205 518	214 860	224 202	233 544	242 885	252 227	261 569	270 911	280 252	289 594	298 936	308 278
	210 683	221 217	231 751	242 285	252 820	263 354	273 888	284 422	294 956	305 490	316 024	326 559	337 093	347 627
	232 593	244 835	257 076	269 318	281 560	293 802	306 043	318 285	330 527	342 769	355 010	367 252	379 494	391 736
	520 291	262 806	275 320	287 835	300 349	312 864	325 378	337 893	350 407	362 922	375 437	387 951	400 466	412 980
	275 991	289 791	303 590	317 390	331 189	344 989	358 788	372 588	386 387	400 187	413 986	427 786	441 586	455 385
	301 766	316 854	331 943	347 031	362 119	377 207	392 296	407 384	422 472	437 561	452 649	467 737	482 826	497 914
	322 466	338 589	354 713	370 836	386 959	403 082	419 206	435 329	451 452	467 576	483 699	499 822	515 946	532 069
	348 166	365 574	382 983	400 391	417 799	435 207	452 616	470 024	487 432	504 841	522 249	539 657	557 066	574 474
	401 800	421 890	441 980	462 070	482 160	502 250	522 340	542 430	562 520	582 610	602 700	622 790	642 880	662 970
	443 200	465 360	487 520	509 680	531 840	554 000	576 160	598 320	620 480	642 640	664 800	686 960	709 120	731 280
	494 950	519 697	544 445	569 192	593 940	618 688	643 435	668 183	692 930	717 678	742 425	767 173	791 920	816 668

ملاحظة

تتضمن الأجور المصنوبة بهذا السلم المنحة التكميلية الموقفة المحدثة بالأمر عدد 437 لسنة 1981 المؤرخ في 7 أفريل 1981 والمرفع فيها بالأمر عدد 501 لسنة 1982 المؤرخ في 16 مارس 1982

الإتفاقية المشتركة القومية
لقطاع المفرقعات

جدول الأجر عدد 3

يقع العمل به بداية من غرة ماي 1995

الدرجة	الدرجة										الدرجة			
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		11	12	13
مدة البقاء بالدرجة	الدرجة										الدرجة			
	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2		2	2	2
الصف	الصف										الصف			
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		11	12	13
العملة	170 283	178 797	187 311	195 825	204 340	212 854	221 368	229 882	238 396	246 910	255 425	263 939	272 453	280 967
	198 173	208 082	217 990	227 899	237 808	247 716	257 625	267 534	277 442	287 351	297 260	307 168	317 077	326 985
	215 068	225 821	236 575	247 328	258 082	268 835	279 588	290 342	301 095	311 894	322 602	333 355	344 109	354 862
	225 458	236 731	248 004	259 277	270 550	281 822	293 095	304 368	315 641	326 914	338 187	349 640	360 733	372 006
	239 355	251 323	263 290	275 258	287 226	299 194	311 161	323 129	335 097	347 065	359 033	371 000	382 968	394 936
	253 319	265 985	278 651	291 317	303 983	316 649	329 315	341 981	354 647	367 313	379 978	392 644	405 310	417 679
المستخدمون	181 556	190 634	199 712	208 789	217 867	226 945	236 023	245 101	254 178	263 256	272 334	281 412	290 490	299 567
	197 835	207 727	217 618	227 510	237 402	247 294	257 185	267 077	267 969	286 861	296 752	306 644	316 536	326 428
	223 683	234 867	246 051	257 235	268 420	279 604	290 788	301 972	313 156	324 340	335 524	346 709	357 893	369 077
	246 593	259 572	272 550	285 529	298 507	311 486	324 464	337 443	350 422	363 400	376 379	389 357	402 336	415 315
	264 291	277 506	290 720	303 935	317 149	330 364	343 578	356 793	370 007	383 222	396 437	409 651	422 866	436 080
	290 991	305 541	320 090	334 640	349 189	363 739	378 288	392 838	407 387	421 937	436 486	451 036	465 586	480 135
	317 766	333 654	349 543	365 431	381 319	397 207	413 096	428 984	444 872	460 761	476 649	492 537	508 426	524 314
	338 466	355 389	372 313	389 236	406 159	423 082	440 006	456 929	473 852	490 776	507 699	524 622	541 546	558 469
	365 166	383 424	401 683	419 941	438 199	456 457	474 716	492 974	511 232	529 491	547 749	566 007	584 266	602 524
الإطارات	418 800	439 740	460 680	481 620	502 560	523 500	544 440	565 380	586 320	607 260	628 200	649 140	670 080	691 020
	460 200	483 210	506 220	529 230	552 240	575 250	598 260	621 270	644 280	667 290	690 300	713 310	736 320	759 330
	511 950	537 548	563 145	588 742	614 340	639 938	665 535	691 132	716 730	742 327	767 925	793 523	819 120	844 717

ملاحظة

تتضمن الأجر المضبوطة بهذا السلم المنحة التكميلية المؤقتة المحددة بالأمر عدد 437 لسنة 1981 المؤرخ في 7 أبريل 1981 والمرفع فيها بالأمر عدد 501 لسنة 1982 المؤرخ في 16 مارس 1982

الإعلانات والارشادات

وزارة المواصلات

اعلان لمودعي الاموال بصندوق الادخار القومي التونسي (تابع)

رقم الدفترو *	الاسم واللقب *	الرئيسية *	سنة آخر عطية *
0774451 *	درهيد بن نور الدين بن محمد *		1977 *
0774468 *	توفيق حمزاوي *		1977 *
0774478 *	علاءة الشماهي *		1977 *
0774486 *	عكروت سالم بن داود *		1977 *
0774491 *	علوي مملجيسة حرم صالح بن سعيد *		1977 *
0774514 *	مولدي بن صالح بن سعود حرحور *		1977 *
0774518 *	قاسم بن عامر عفسر *		1977 *
0774525 *	الحسن بن احمد بن مبارك *		1977 *
0774545 *	بوجمعة بن حيدر تواربسة *		1977 *
0774546 *	عيازي صالح بن كادي *		1977 *
0774572 *	دعاشي حسن بن حسين *		1977 *
0774594 *	يوسف بن سمونة بن مبروك *		1977 *
0774607 *	علي بن حسن بن صالح *		1977 *
0774616 *	سحبي خطاب بن سلامة *		1977 *
0774632 *	عزالدين جديدي *		1977 *
0774634 *	زكريا مسمند *		1977 *
0774636 *	عيازي عبد الوهاب *		1977 *
0774638 *	خمين بركاري *		1977 *
0774639 *	رمضان بن مصطفى جندوبي *		1977 *
0774654 *	عصام بلقاسم بن محمد *		1977 *
0774664 *	سارني بن فرن مرز الله *		1977 *
0774678 *	عبد النبي بن علي بن صالح بكسون *		1977 *
0774684 *	سويدي بن مبروك بريددي *		1977 *
0774702 *	وسلاني مسمند صالح *		1977 *
0774706 *	شريف محمد صادق *		1977 *
0774735 *	صديقه بن كادي بن يحيى *		1977 *
0774737 *	معاوية بن جوالي بن سير *		1977 *
0774750 *	عيازي توفيق *		1977 *
0774755 *	رفقي زهير بن علي *		1977 *
0774768 *	سعيد بن علي بن صالح سعيد *		1977 *
0774770 *	عامر بن محمد بن محمد ميموني *		1977 *
0774776 *	عالمحي محمد بن بسايع بن صالح *		1977 *
0774785 *	السيدة بنت صالح بن احمد بن خليل *		1977 *
0774791 *	درهيد بن صالح بن عيسى *		1977 *
0774798 *	مهيدي بن سالم حرم سيود حبيب *		1977 *
0774804 *	جنات جندوبي *		1977 *
0774807 *	عادل بن تقيتس *		1977 *
0774812 *	محمد بن صالح حباب *		1977 *
0774819 *	منير بن بلقاسم زروي *		1977 *
0774831 *	بوشديرة مصطفى *		1977 *
0774833 *	محمد تاسم بن زوز *		1977 *
0774834 *	عزالدين كاشعي *		1977 *
0774843 *	سارني عبد المهيدي بن عائلة *		1977 *
0774849 *	مصدق مسمار بن عبد الله *		1977 *
0774852 *	تاسم محمد بن محمد *		1977 *
0774883 *	نوري عائلة بن يونس *		1977 *
0774926 *	جواني محمد بن بريكس *		1977 *
0774928 *	عذرة حسن بن كادي *		1977 *
0774934 *	محمد نايف *		1977 *
0774944 *	بولعراس بن كافي براوي *		1977 *

الاشتراك بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية لسنة 1993

يصدر مرتين في الأسبوع

معلوم الاشتراك بالدينار التونسي

البلدان	النشرة الأصلية	الترجمة	النشرة الأصلية وترجمتها
تونس			
الجزائر			
الغرب			
ليبيا			
موريتانيا			
	33,000	42,000	54,000

السعر الفردي للرائد الرسمي بالنسبة للعام الجاري

النشرة الأصلية	النشرة المترجمة
420 مليما	600 مليما

يتم الاشتراك

أما بالاتصال بمقر المطبعة الرسمية بشوارع فرحات حسنا داس -

الهاتف : 434 211

أو بإحدى مكاتبها :

- **تونس** : نهج هانوز عدد 1 الهاتف : 349 637
- **سيوسة** : حي ص ق للتقاعد والحيلة الاجتماعية نهج الرباط الهاتف : 25 495 (03)
- **صفاقس** : حي ص ق للتقاعد والحيلة الاجتماعية سوق الزيتون طريق قرمدة كم 0.5 الهاتف : 36 750 (04)

أو بتسديد المبلغ المطلوب عيّن أو عن طريق بنك أو بتحويل بنكي باسم المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية في إحدى الحسابات الآتية :

تونس :	
الحساب الجاري بالبريد (تونس) : 100 11	الاتحاد الدولي للهاتف (تونس) : 00 70 100 4
الشركة التونسية للبنك (تونس) : 603 77	البنك التونسي العربي (تونس) : 52 30 00002 8
البنك القومي التونسي (تونس) : 009 036 w	بنك الجنوب (تونس) : 09 40 47 00 301 9
بنك الجنوب (الحرية) : 02 30 47 00 199 77	
صفاقس :	
الشركة التونسية للبنك : 089 100 412/5	بنك تونس العربي الدولي : 44 30 00001/8